

نظرة تحليلية | سبتمبر 2024

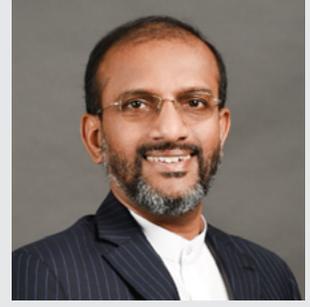


## العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا: نموذج للتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي ورابطة الآسيان

الدكتور ن. جاناردان والسفير جورجي بوستين

**الدكتور ن جاناردان****مدير البحوث والتحليل في أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية في أبوظبي.**

يتولى خطة السياسات الإستراتيجية للأكاديمية، ويُدرّس مقررات عن السياسة الخارجية لدول الخليج والدول الآسيوية للدبلوماسيين في برامج دبلوم الدراسات العليا والماجستير ودورات التدريب التنفيذي. وهو أيضًا عضو هيئة تدريس غير متفرغ في كلية باريس للشؤون الدولية ساينس بو، وباحث غير مقيم في معهد دول الخليج العربية في واشنطن. الدكتور جاناردان حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة جواهر لال نهرو بنيودلهي، وآخر كتبه الأربعة هو (The Arab Gulf's Pivot to Asia: From Transactional to Strategic Partnerships) (دار نشر جيرلاتش). ويشترك في العديد من مبادرات المسار الثاني والمسار 1.5، ويسهم بانتظام في أنشطة المراكز البحثية الدولية والإصدارات الأكاديمية وأنشطة الوسائل الإعلامية.

**السفير جورجي بوستين****دبلوماسي مقيم زائر في أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية.**

يشرف السفير جورجي بوستين على برنامج الدبلوماسية المبتكرة، وكان سابقًا سفير المجر لدى إيران واندونيسيا. وشغل أيضًا منصب نائب الممثل الخاص للأمم المتحدة في العراق، حيث أشرف على مبادرات هامة في حل النزاعات والمصالحة الوطنية من عام 2011 إلى عام 2017. وشغل أدوارًا استشارية في مؤسسة CMI Martti Ahtisari للسلام في هلسنكي ومركز الدراسات النمساوي للسلام وحل النزاعات، وكان أستاذًا باحثًا زائرًا في معهد الشرق الأوسط بجامعة سنغافورة الوطنية. السفير بوستين حاصل على درجة الدكتوراه في اللغة العربية وفقه اللغة السامية من جامعة لوراند إوتفوس، بودابست، ويتقن عدة لغات منها الإنجليزية والعربية والفرنسية والفارسية والماليزية.

**ملخص**

- ركزت سياسة "التوجه شرقًا" المعاصرة التي تنتهجها دول الخليج على الدول الأربع الكبرى في آسيا - الصين، والهند، وكوريا الجنوبية، واليابان - مع إيلاء قدر أقل من الاهتمام للعديد من الاتفاقيات الاستثمارية والتجارية الكبرى مع إندونيسيا.
- كانت التجارة بين إندونيسيا ودول مجلس التعاون الخليجي، حتى وقت قريب، أقل بكثير من حجم التجارة مع العديد من شركاء مجلس التعاون الخليجي الآخرين في آسيا وحول العالم. بلغ حجم التبادل التجاري 16 مليار دولار مع دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2022 وبلغ 4.35 مليار دولار مع دولة الإمارات في عام 2023.
- مع ذلك، فإن بعض الصفقات الاستثمارية الأخيرة بين دولة الإمارات وإندونيسيا هي مثال مثير للاهتمام لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى للنظر في محاكاة هذا التعاون مع الدول الأخرى في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) المكونة من 10 أعضاء.
- يمكن أن يعزز انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) كشريك في الحوار القطاعي، واعتماد خطة العمل بين دولة الإمارات العربية المتحدة ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) للأعوام 2024-2028، وكلاهما في عام 2022، هذا المسعى.
- بخلاف بعض المشاريع الكبيرة مؤخرًا بين دولة الإمارات وإندونيسيا بين عامي 2019 و2021، والتي تصل قيمتها إلى مبلغ هائل وقدره 60 مليار دولار، تربط النظرة التحليلية هذا النموذج الثنائي بالجهود الجارية لإعادة تنشيط التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي والآسيان بعد قمة الرياض في عام 2023.
- تركز الورقة البحثية على الكيفية التي يوفر بها الصعود المستمر لإندونيسيا - إحدى اقتصادات مجموعة العشرين، والتي تعد أيضًا من بين أكبر مزودي القوى العاملة، وخاصة العمالة المنزلية، إلى الإمارات العربية المتحدة والمنطقة<sup>1</sup> - وسيلة للتنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ويسهم في مساعي النمو لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) وبالتالي تقديم خيارات متعددة للتنسيق والتعاون.
- يتناغم ذلك مع نتيجة أحد الأبحاث مؤخرًا والتي تشير إلى أن آسيا الناشئة من المتوقع أن تصبح الشريك التجاري الأكبر لمنطقة الخليج قبل نهاية هذا العقد، حيث قد يصل حجم التجارة إلى ما يقرب من 580 مليار دولار، وبالتالي يتجاوز التجارة مع الاقتصادات المتقدمة.<sup>2</sup>

- تؤكد التحليلات على حاجة دولة الإمارات وإندونيسيا، وكذلك كتلتيهما الإقليمية، إلى الانخراط بقوة أكبر لتبادل الرؤى حول كيفية التعامل مع الظاهرة المشتركة المتمثلة في تنافس القوى العظمى بين الولايات المتحدة والصين في الشرق الأوسط وبحر الصين الجنوبي. ولما كان البلدان لديها تصور مشترك حيال شؤون العالم، فأنهما يرفضان الانجرار إلى أتون التنافس بين القوى العظمى وينتهجان نهجًا استقلاليًا في السياسة الخارجية.
- شهد عام 2024 مرور 47 عامًا على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، مع انتقال الدولة الواقعة في جنوب شرق آسيا من قيادة الرئيس جوكو ويدودو إلى برايو سوبيانتو (مع تولى نجل جوكو، جبران راکا، منصب نائب الرئيس). تقدم هذه النظرة التحليلية بعض توصيات السياسات لضمان مواصلة السياسات الحالية واستحداث آليات مبتكرة تناسب الأوقات المتغيرة. يشمل ذلك:
  - إنشاء هيئة استشارية لضمان الحياد في خضم التنافس بين القوى العظمى.
  - بحث إمكانية انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة/مجلس التعاون الخليجي إلى الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)، والتي تضم إندونيسيا وغيرها من الدول في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان).
  - بحث إمكانية التوصل إلى ترتيبات تعاون مصغرة مع الشركاء في اتفاقات الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA) ومشتري طائرات رافال والجهات المعنية بالسيارات الكهربائية في كلا الكتلتين.
  - النظر في تشكيل لجنة مشتركة لتبادل الأفكار بشأن إيجاد ترتيبات أمنية بديلة.

## تفاصيل الموضوع

تعود العلاقات بين منطقة الخليج وجنوب شرق آسيا إلى قرون مضت، حيث نشر تجار التوابل العرب من وادي حضرموت في اليمن الإسلام في إندونيسيا الحالية (وماليزيا). وفي حين أن الصلات الدينية والثقافية والشعبية جعلت دول الخليج شركاء طبيعيين لإندونيسيا، فإن نمو العلاقات الاقتصادية بين الخليج وآسيا خلال العقد الماضي، مع التركيز بشكل كبير على الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، أضعف أيضًا على العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإندونيسيا أبعادًا جديدة ذات طبيعة براجماتية في السنوات الأخيرة.

بعد عقود من الابتعاد الاقتصادي، والذي يرجع في جانب منه إلى استغراق إندونيسيا في موجات الإرهاب والكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار السياسي والأزمة المالية، أظهر الأرخيل الإندونيسي مؤشرات على قدرته للوصول إلى المكانة التي يستحقها في عهد الرئيس جوكو ويدودو.<sup>3</sup>

تتطرق هذه النظرة التحليلية إلى تطور العلاقات مؤخرًا بين دول مجلس التعاون الخليجي وإندونيسيا، ولكنها تلقي الضوء تحديدًا على كيف أن دولة الإمارات العربية المتحدة صارت إحدى الركائز الرئيسية للتنمية في إندونيسيا في المرحلة المقبلة. فقد استثمرت دولة الإمارات في نطاق واسع من القطاعات، بما في ذلك الطاقة الأحفورية والمتجددة، والرعاية الصحية، والرقمنة، والبنية التحتية للطرق، والزراعة، والبنية التحتية للموانئ وغيرها. ويعد الالتزام بالشراكة في تمويل العاصمة الجديدة لإندونيسيا نوسانتارا، بورنيو، بمثابة حافز إضافي. بل أن الإمارات العربية المتحدة أدخلت إندونيسيا في دائرة أقرب الشركاء الاقتصاديين لها من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (سيبا).

رغم أن حجم التجارة بين دولة الإمارات وإندونيسيا بلغ 4.35 مليار دولار فقط في عام 2023، أي بزيادة قدرها 7.2% عن عام 2022، من إجمالي تراكمي بين دول مجلس التعاون الخليجي وإندونيسيا يبلغ حوالي 16 مليار دولار، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة هي الآن المستثمر الخليجي الرئيسي في إندونيسيا.<sup>4</sup> وتتصدر المجوهرات والمعادن الثمينة قائمة التجارة بين الجانبين، تليها السيارات، والذهب، وزيت النخيل ومشتقاته، والهواتف المحمولة.

بينما زار جوكو ويدودو دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى سعياً للاستثمار وتوقيع اتفاقيات، فإن العلاقة المزدهرة بين الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا تزداد قوة جراء الكيمياء الشخصية بين زعمي البلدين، والتي كانت واضحة خلال زيارتهما المتبادلة، بما في ذلك زيارة جوكو ويدودو الأخيرة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في يوليو 2024.

علاوة على ذلك، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا هما نموذجان حقيقيان للتسامح. فقد حققت إندونيسيا نجاحًا كبيرًا في نشر ثقافة تقبل الآخر داخل مجتمعها المتنوع، الذي يضم أكثر من 17000 جزيرة، ويتحدث سكانها أكثر من 700 لغة وينتمون إلى أعراق متعددة. لقد كانت فلسفة الدولة التأسيسية المتمثلة في بانجاسيلا ومفهوم "الإسلام للإنسانية - نوسانتارا" من المحركات الرئيسية للتطور في إندونيسيا، مثلما هو الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة التي أضفت الطابع العالمي على تراثها الاجتماعي والديني المبني على التعايش.

تبحث هذه النظرة التحليلية العديد من العوامل المتشابهة والمختلفة، وتبيّن أيضًا أن التعاون المزدهر بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا يمكن أن يصبح نموذجًا لتعاون أكثر اتساعًا بين دول مجلس التعاون الخليجي والآسيان. وهذا أمر مهم؛ لأن المجموعتين تشتركان في قواسم مشتركة، بما في ذلك مواقعهما الاستراتيجية، والتقدم الاقتصادي، وتعزيز الشراكات الاستثمارية الدولية، والتطور الثقافي، ودعم السلام والاستقرار الدوليين.

من المثير للدهشة حقاً أنه على الرغم من أن علاقتهما تعود إلى عام 1986 عندما بدأ مجلس التعاون الخليجي حواراً اقتصادياً مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، إلا أنه لم ينعقد أول اجتماع وزاري مشترك للحوار الاستراتيجي إلا في عام 2009 في المنامة. وبعد توقف طويل آخر، أجرى وزراء خارجية الدول الـ16 محادثات في عام 2018 على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وتوّجت هذه الجهود بتنظيم القمة الأولى لدول مجلس التعاون الخليجي ورابطة آسيان أواخر عام 2023، مما يؤكد الالتزام المشترك بإقامة شراكة استراتيجية مستقبلية طموحة من خلال وضع إطار للتعاون.<sup>5</sup>

## تعميق العلاقات الثنائية

ارتفع حجم التجارة الثنائية بين دولة الإمارات وإندونيسيا ببطء من نحو مليار دولار في عام 2001 إلى 4 مليارات دولار في عام 2021.<sup>6</sup> ويشمل ذلك صادرات دولة الإمارات من النفط وما يتصل به من منتجات بقيمة مليار دولار. وشملت الصادرات الأخرى الحديد والصلب والألومنيوم والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة والكبريت والأسمت والأدوية. وكانت أكبر صادرات إندونيسيا إلى دولة الإمارات هي زيت النخيل ومنتجاته، بقيمة تقارب 300 مليون دولار في عام 2021. وشملت المواد الأخرى الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة والمركبات وملحقاتها، بالإضافة إلى الآلات والمعدات الكهربائية.<sup>7</sup>

دولة الإمارات العربية المتحدة هي المستثمر الإقليمي الرائد في أسواق جنوب شرق آسيا، حيث وصلت نسبة مساهمتها إلى 74% من استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في كتلة الآسيان المكونة من 10 أعضاء بين عامي 2016 و2021.<sup>8</sup> ووقّعت دولة الإمارات وإندونيسيا على اتفاق الشراكة الاقتصادية الشاملة في عام 2022، والذي يهدف إلى زيادة التجارة الثنائية السنوية إلى 10 مليارات دولار بحلول عام 2027 من خلال إزالة الحواجز التجارية على عدد من السلع والخدمات.<sup>9</sup> من بين النتائج الإيجابية الواضحة المنبثقة عن اتفاقية سيبا هي أن التجارة الثنائية زادت إلى 4.4 مليار دولار في عام 2023.<sup>10</sup>

في دفعةٍ للصادرات والتجارة الإماراتية، تتيح الاتفاقية دخول أكثر من 80% من الصادرات الإماراتية إلى إندونيسيا بدون رسوم جمركية. وسيستفيد زيت النخيل والمنتجات الغذائية والملابس وغيرها من المنتجات والسلع الإندونيسية من تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية. علاوة على ذلك، تعمل الاتفاقية على تبسيط الإجراءات الجمركية، وتُركز على التجارة الرقمية، الأمر الذي من شأنه أن يسهل على الشركات الإماراتية توسيع أعمالها في إندونيسيا.

من المتوقع أيضًا أن يؤدي الاتفاق إلى توجيه استثمارات بقيمة 10 مليارات دولار إلى القطاعات ذات الأولوية، مثل الزراعة والطاقة والبنية التحتية والخدمات اللوجستية، مع زيادة التعاون أيضًا في مجالات السياحة وزيادة الأعمال والرعاية الصحية. علاوة على ذلك، سيعمل البلدان على توسيع التعاون في القطاعات الناشئة مثل الطاقة المتجددة والتمويل الإسلامي والاقتصاد الرقمي والأتمتة.

## استثمارات ضخمة

الاتفاقية هي الخطوة التالية نحو تعزيز التجارة والخدمات بعد أن وقّع البلدان سلسلةً من الصفقات الاستثمارية في عامي 2019 و2020. فخلال زيارة ولي عهد أبوظبي آنذاك ورئيس الإمارات الحالي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان إلى إندونيسيا في يوليو 2019، وقّعت الشركات الإماراتية والإندونيسية صفقات بقيمة 9.7 مليار دولار.<sup>11</sup>

فقد وقّعت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) اتفاقية مع شركة الطاقة الإندونيسية المملوكة للدولة بي تي بيرتامينا للتعاون في مجال النفط والغاز في كلا البلدين وعلى مستوى العالم بقيمة محتملة تبلغ 2.5 مليار دولار. وغطت الصفقة أيضًا مشاريع في قطاع التنقيب عن النفط والغاز في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى التكسير والبتر وكيمويات والغاز الطبيعي المسال وغاز البترول المسال ووقود الطائرات وبيع الوقود بالجزئة في إندونيسيا. وشملت الخطط تطوير مجمع لتكسير النافثا ومجمع للبتر وكيمويات بقيمة 6 مليارات دولار، واتفاقية مع موانئ دبي العالمية لتطوير محطة حاويات بقيمة 1.2 مليار دولار في جريسك في جاوة الشرقية.

من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن دولة الإمارات العربية المتحدة ليست من بين أكبر موردي الوقود الأحفوري إلى إندونيسيا. حيث تستورد الدولة الواقعة في جنوب شرق آسيا أكثر من 400 ألف برميل من النفط يوميًا، ومعظمها من المملكة العربية السعودية والباقي من ماليزيا والكويت وعدد قليل من الدول الأخرى. قطر أيضًا من المستثمرين في قطاعي الغاز والفحم.

في يناير 2020، وقّعت الإمارات وإندونيسيا نحو اثنتي عشرة صفقة بقيمة تقارب 23 مليار دولار، بما في ذلك في قطاعي الطاقة والبنية التحتية.<sup>12</sup> وشمل ذلك اتفاقية بقيمة 12.6 مليار دولار بين شركة بترول أبوظبي الوطنية وشركة بيرتامينا لتطوير مصنع لتحويل النفط الخام إلى بتر وكيمويات في جاوة الغربية. واستهدفت استثمارات أخرى الموانئ والطاقة

المتجددة، مع احتمال تدفق الأموال إلى العاصمة الجديدة المخطط لها في إندونيسيا في بورنيو (كاليمانتان الشرقية)، للابتعاد عن ازدحام جاكرتا.

في نوفمبر 2021، تعهدت دولة الإمارات بضح استثمارات أخرى بقيمة 27 مليار دولار في إندونيسيا.<sup>13</sup> وشملت الصفقات التي تم الإعلان عنها خلال زيارة جوكو ويدودو استثمار شركة أبو ظبي للذكاء الاصطناعي (مجموعة 42) في المدن الذكية والاتصالات ومختبرات علم الجينوم. وتضمنت أيضًا استثمارًا بقيمة 10 مليارات دولار في هيئة الاستثمار الإندونيسية لبحث الفرص في البنية التحتية والطرق والموانئ والسياحة والزراعة.

شملت المشاريع الأخرى: بناء محطة تحويل للغاز لتحويل الفحم منخفض السعرات الحرارية إلى إيثان الميثيل، وهو بديل للبروبان في غاز البترول المسال، وهو وقود سائد في المطابخ الإندونيسية؛ واتفاقية طويلة الأجل بقيمة 3 مليارات دولار تتعلق بتوريد النفط بين أدنوك وشركة بي تي تشاندرا أسري للبتروكيماويات تي بي كيه. وتعهدت موانئ دبي العالمية بتطوير الموانئ البحرية على مدى 30 عامًا. وتعاونت شركة الاتحاد للتأمين الائتماني مع شركة إندونيسيا Re لتحسين وصول التمويل إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الصادرات.<sup>14</sup>

## الطاقة المتجددة

بعيدًا عن قطاع الوقود الأحفوري، دولة الإمارات العربية المتحدة هي شريك مهم لإندونيسيا في قطاع الطاقة المتجددة. فعلى سبيل المثال، وقعت شركة مصدر للطاقة النظيفة في أبو ظبي اتفاقية شراء للطاقة مع شركة الكهرباء الحكومية الإندونيسية لتطوير أول محطة عائمة للطاقة الشمسية الكهروضوئية في إندونيسيا. وضخت هيئة أبو ظبي للاستثمار استثمارًا كبيرًا لدعم أكبر شركة تكنولوجيا في إندونيسيا، وهي شركة GoTo.

في مجال التعاون في تغير المناخ، يعد مركز محمد بن زايد - جوكو ويدودو الدولي لأبحاث أشجار القرم تنويجًا لتعهد دولة الإمارات العربية المتحدة بتقديم 10 ملايين دولار لرعاية النظم البيئية لأشجار القرم. ويدخل هذا المشروع ضمن الحلول القائمة على الطبيعة ذات الأهمية البالغة في مكافحة تغير المناخ والحفاظ على النظم البيئية الساحلية.

أخيرًا، في مثال على الاستثمار المتبادل الذي تشجعه دولة الإمارات العربية المتحدة في قطاع الطاقة، افتتحت شركة بيرتامينا الإندونيسية مكتبًا في دبي في يوليو 2024 لاستكشاف فرص الحصول على حقول جديدة للنفط والغاز.<sup>15</sup>

بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية القوية، تسلط إندونيسيا - وهي أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان - ودولة الإمارات العربية المتحدة الضوء على القيم المشتركة فيما يتعلق بالإسلام المعتدل والاستعداد للعمل معًا لتعزيز التسامح ومكافحة التطرف الديني. في كلمة الرئيس جوكو ويدودو أبو ظبي عام 2021، قال: "أعتقد أن هذه نقطة قوة كبيرة. أرى أن الاعتدال الديني والتنوع في دولة الإمارات العربية المتحدة يحظيان باحترام واسع. وهذا مجال للتعاون نود أن نتعمق فيه لأننا لدينا رؤى متقاربة ونتحلى بسماحة الإسلام المعتدل الذي يدعو إلى نشر التسامح."<sup>16</sup>

تنعكس هذه المشاعر والصدقة بين زعمي دولة الإمارات وإندونيسيا في تكريم أبو ظبي لزعيم الدولة الواقعة في جنوب شرق آسيا من خلال تسمية شارع ومسجد باسمه في منطقة السفارات لدولة الإمارات العربية المتحدة.<sup>17</sup> بالإضافة إلى ذلك، قامت أبو ظبي بتمويل نسخة طبق الأصل من مسجد الشيخ زايد في مسقط رأس جوكو ويدودو، سوراكارتا.

## التعاون الأمني

في المجال الأمني، تقيم الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا شراكات في مجال الدفاع ومكافحة الإرهاب.<sup>18</sup> ووقعت الوزارات والشركات التابعة للبلدين اتفاقيات تعاون لتشجيع التطور العلمي والتكنولوجي وكذلك تصنيع وتوريد المنتجات العسكرية، مثل الطائرات بدون طيار والبنادق والمكونات الفضائية.<sup>19</sup>

علاوة على ذلك، اتفق البلدان على تسهيل الزيارات المتبادلة لضباط القوات المسلحة وتنمية الموارد البشرية. ويتعاون البلدان في إنتاج وصيانة زوارق الدوريات والفرقاطات الخفيفة، من خلال مجلس التوازن الاقتصادي وشركة PT PAL الإندونيسية. وكلا البلدين عضو في رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي والندوة البحرية للمحيط الهندي، ودولة الإمارات العربية المتحدة لديها ملحق عسكري في بعثتها في جاكرتا منذ عام 2019.

قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا طلبات شراء بقيمة 17 مليار دولار و8 مليارات دولار في عامي 2021 و2022، على التوالي، لشراء طائرات رافال من فرنسا، مما يسمح بالتعاون "المصغر" بين الدول الثلاث، إلى جانب مشتري رافال الآخرين.<sup>20</sup>

يكتسب التعاون في المجال الأمني أهمية؛ لأن كلا البلدين لديه التصور ذاته بشأن الشؤون العالمية ويرفضان الانجرار إلى أتون التنافس بين القوى العظمى. ويحرص كلاهما على انتهاز سياسة خارجية مستقلة، ويلتزم بشدة بحماية تدفق التجارة الدولية، مع إيلاء اهتمام خاص بحرية الملاحة. وهذا يجعل أمن الممرات البحرية التي تمر عبر المضائق الاستراتيجية بجوارهما اهتمامًا مشتركًا.

## العلاقات مع الآخريين في المنطقة

على النقيض من الصفقات الضخمة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، كانت استثمارات المملكة العربية السعودية في إندونيسيا ضئيلة للغاية. ورغم أن العلاقات بين الجانبين واعدة إلا إنها بطيئة التطور.<sup>21</sup> ووسط التوقعات المتزايدة خلال زيارة الملك سلمان بن عبد العزيز التي استمرت تسعة أيام في عام 2017، وهي الأولى التي يقوم بها ملك سعودي منذ ما يقرب من خمسة عقود إلى إندونيسيا، أبرمت شركات المملكة اتفاقيات استثمار بقيمة 2.4 مليار دولار، في مجالات منها الإسكان، ومحطة لطاقة الكتلة الحيوية، والخدمات الطبية. ولم يتم تنفيذ خطة سعودية للمشاركة في بناء مصفاة نبط رئيسية في جاوة الوسطى بسبب خلافات حول التفاصيل. وتعهدت المملكة ببناء خمسة مساجد لوزارة الدفاع الإندونيسية وتمويل ثلاثة فروع جديدة لمعهد الدراسات الإسلامية والعربية في المقاطعات الإندونيسية.

أدى تمويل المملكة العربية السعودية للمؤسسات الدينية الإندونيسية إلى شعور العديد من الإندونيسيين بأنها تروج للهابية والسلفية المحافظة.<sup>22</sup> وفي مقابل ذلك، تنشر بعض الجماعات المحلية مثل المحمدية ونهضة العلماء صوتاً إندونيسياً للإسلام في المساجد والمدارس. وتعرضت العلاقات بين القوتين الإسلاميتين لبعض الشد بسبب عدم مشاركة إندونيسيا في التحالف الذي كانت تقوده السعودية ضد داعش في عام 2015.<sup>23</sup>

كان هناك خلاف علني آخر يتعلق بإعدام خادمة إندونيسية بتهمة القتل في المملكة العربية السعودية في عام 2011. وبعدها أعلنت جاكرتا وقف عمل مواطنيها في المملكة.<sup>24</sup> ورداً على ذلك، أوقفت الرياض إصدار تصاريح العمل للعمالة الإندونيسية. وقد تجاوزت الحكومتان هذه الخلافات، ووقعتا اتفاقية جديدة في عام 2018 لتقليل الخلافات.<sup>25</sup> وقد عادت العلاقات الآن إلى سابق عهدها بعد أن استضافت الرياض القمة بين مجلس التعاون الخليجي والآسيان.

## القيادة الجديدة والعلاقات المستقبلية

تندرج آسيا ضمن الشركاء العالميين لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تسعى بنشاط إلى تحقيق نمو اقتصادي متسارع لمضاعفة ناتجها المحلي الإجمالي إلى أكثر من 800 مليار دولار بحلول نهاية العقد.<sup>26</sup> ولتحقيق هذا الهدف، تسعى الدولة إلى عقد صفقات تجارية وشركات في مختلف المجالات.

تعتبر إندونيسيا، التي يبلغ عدد سكانها 275 مليون نسمة، وهي رابع أكبر سوق في العالم، سوقاً ضخمة. وتعد تركيبها السكانية بتحقيق مكاسب هائلة إذا أحسن استغلالها، حيث أن 25% من السكان تحت سن 15 عاماً و7% فقط فوق 65 عاماً. لكن التحدي يكمن في التفاوت في النمو وتوزيع الثروة بين مختلف أرجاء البلاد. ففي حين أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في جاكرتا كان 19000 دولار في عام 2022، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في جاوة أقل من 3000 دولار وفي مناطق أخرى أقل من ذلك.<sup>27</sup>

يقوم التفاؤل بشأن الاقتصاد الإندونيسي أيضاً على الطبقة المتوسطة، التي تنمو بشكل أسرع من الطبقات الأخرى. ويتمتع ما لا يقل عن 52 مليوناً أو 20% من الإندونيسيين الآن بالأمان الاقتصادي. وتمثل هذه المجموعة حالياً ما يقرب من 50% من استهلاك الأسر في البلاد، مقارنة بنحو 12% فقط في عام 2002.

علاوة على ذلك، فإن إندونيسيا غنية بموارد السلع الأساسية، وبعضها عليه طلب عالمي بسبب الانتقال في مجال الطاقة ومنها النيكل على سبيل المثال. وتفيد بعض التقارير بأن إندونيسيا قد تصير رابع أكبر منتج للسلع الخضراء في العالم، بعد أستراليا وتشيلي ومنغوليا، بحلول عام 2030.<sup>28</sup> وقد حظرت الحكومة الإندونيسية تصدير بعض المعادن، مما اضطر الشركات المتعددة الجنسيات إلى بناء مصافي التكرير محلياً (صناعات المصب). وتهدف إندونيسيا أيضاً إلى أن تصبح مركزاً لطائرات السيارات الكهربائية. غير أن ماليزيا وتايلاند وفيتنام، التي تفيد التقارير بأنها تطبق لوائح حكومية أقل، اجتذبت المزيد من المستثمرين إبان انتقال سلاسل التوريد الخاصة بهم بعيداً عن الصين.

## الاستمرارية مقابل التغيير

بعد أن يتولى برايوو سوبيانتو السلطة خلفاً لـ جوكو ويدودو في أواخر عام 2024، ستشرع إندونيسيا في المرحلة التالية من مسيرتها التنموية. وفي عهد ويدودو، حافظت البلاد على وتيرة تنمية ثابتة بمعدل 5% - وهو ما أثار غبطة الكثيرين في جنوب شرق آسيا - على الرغم من ويلات كوفيد-19. وبخلاف موارد الدولة البشرية التي لا تنضب تقريباً، يمتلك الأريخيل ثروة من الموارد الطبيعية التي يمكن أن يقوم عليها اقتصاد مستدام سريع التوسع.

تتألف مكونات اقتصاد إندونيسيا - ثالث أكبر دولة ديمقراطية في العالم وأكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا - من حوالي 42% للصناعة، و42% للخدمات، و12% للزراعة.<sup>29</sup> وتتطلع إندونيسيا إلى تحويل سلعها الأولية إلى سلع ذات قيمة مضافة أعلى مع توسيع قاعدتها الصناعية. النمو الديناميكي في الاقتصادات الرقمية والخضراء يجعل إندونيسيا هدفاً مربحاً للمستثمرين الخارجيين، بما في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي.

في العقد الماضي، أدخل جوكو ويدودو العديد من الإصلاحات المهمة التي عززت اقتصاد البلاد، بما في ذلك التغيير الجذري لسوق العمل في البلاد وزيادة الإنفاق على البنية التحتية. وشجعت الجغرافيا الصعبة للبلاد على ازدهار الخدمات الرقمية. فجاكرتا من بين أنجح حاضنات شركات التكنولوجيا الجديدة في جنوب شرق آسيا. على سبيل المثال، يمتلك ما يقرب من أربعة أخماس الإندونيسيين هواتف ذكية، وهو رقم مرتفع بشكل ملحوظ بالنسبة لدولة نامية. وبنى جوكو ويدودو العشرات من المطارات والموانئ والسدود ومئات الكيلومترات من الطرق ذات الرسوم، مما أكسبه لقب «القائد الأعلى للبناء».<sup>30</sup>

تعهد براوو، الرئيس المنتخب حديثاً، بمواصلة أجندة الإصلاح الاقتصادي الشعبية التي أقرها سلفه. وسيكون من المثير للاهتمام أن نرى كيف سيتعامل الرئيس الجديد مع خطط جوكو ويدودو لنقل العاصمة الوطنية من جاكرتا إلى نوسانتارا في شرق كاليمانتان (شرق بورنيو)، بتكلفة تقدر بنحو 32 مليار دولار، وتحويل إندونيسيا إلى مركز عالمي لتصنيع البطاريات.

يتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه الرئيس الجديد في زيادة النمو الاقتصادي إلى 7%، وهو الوعد الذي قدمه في حملته الانتخابية، من خلال المزج بين تعزيز الاستهلاك المحلي واجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتحتاج الإصلاحات المخططة لقطاع الزراعة في إندونيسيا أيضاً إلى استثمارات ضخمة. ولتسهيل ذلك، سيتطلع براوو بالتأكيد إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وذلك كُعدُّ فرصة للشركات الإماراتية والخليجية.

في حين أن العلاقة الشخصية الوثيقة بين زعمي البلدين كانت عاملاً رئيسياً في تسهيل تعزيز العلاقات بين دولة الإمارات وإندونيسيا، فقد أشار براوو إلى أنه مستعد لمواصلة النهج ذاته. وحقيقة أن نائب براوو هو جبران راجا، الابن الأكبر لجوكو ويدودو، يجعل مواصلة النهج ذاته أقرب من أي شيء آخر.

يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي أن تشعر بالارتياح أيضاً إزاء الاستثمار في إندونيسيا في ضوء التقارير التي تفيد بأنها تلزم بالانضباط في سياسات الاقتصاد الكلي. وقد أدت الزيادة في صادرات المعادن المصنعة إلى إبقاء العجز التجاري الخارجي تحت السيطرة، كما أدى تحسين البنية التحتية إلى خفض التكاليف اللوجستية، وبالتالي السيطرة على التضخم وبت التفاؤل بزيادة النمو الاقتصادي.

من المحتمل أن تواجه إندونيسيا صعوبات اقتصادية إذا تصاعدت التوترات الصينية الأمريكية، وقد تتأثر بالتعريفات الجمركية أو العقوبات على الشركات الصينية التي تعتمد عليها البلاد. ومع ذلك، فإن حقيقة أن جاكرتا ترى أن استثمارات دولة الإمارات العربية المتحدة تتناسب بشكل مثالي مع تلبية توقعاتها، دون أن تقترب بأي شروط، هو بمثابة أحد عوامل النمو.

### إعادة تنشيط العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي ورابطة الآسيان

لما كانت إندونيسيا عضواً مؤسساً في حركة عدم الانحياز، فهي تفتخر بأنها قوة وسطى متوازنة في عالم متعدد الأقطاب. بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، فإن هذا يتناسب مع "استراتيجيات التحوط طويلة المدى" الخاصة بهما في سعيهما لتطوير علاقات خارج العلاقات الألفية التقليدية التي تربطهما بالولايات المتحدة.<sup>31</sup> وبما أنه من المرجح أن يشهد تنافس القوى العظمى بين الولايات المتحدة والصين في السنوات المقبلة، مما سيدفع القوى المتوسطة بشكل شبه مؤكد إلى تسريع أنشطة التحوط، فإن إندونيسيا، وكذلك دول آسيان الأخرى، ودولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، سيكون لديها العديد من الأسباب لتوسيع علاقاتهما الاستراتيجية. وتوصلت الكتلتان إلى اتفاقية إطارية للتعاون للأعوام 2024-2028، لتحديد مجالات الشراكة التي لا تقتصر على التجارة والاستثمار فقط.<sup>32</sup>

يجب أن توضع العلاقات بين دولة الإمارات وإندونيسيا في سياقها ضمن الإطار الأوسع للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، والتي ظلت فائزة لما يقرب من عقدين من الزمن حتى التقى قادة الكتلتين في الرياض في أواخر عام 2023 لمناقشة سبل إعادة تنشيط العلاقة. للوهلة الأولى، قد يبدو حجم التجارة السنوي بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول رابطة الآسيان، والذي يبلغ حوالي 110 مليارات دولار، ارتفاعاً من 94 مليار دولار في عام 2019، قوياً بالفعل. فبعد الصين والهند والاتحاد الأوروبي، فإن دول مجلس التعاون الخليجي هي رابع أكبر شريك تجاري لآسيان.<sup>33</sup>

لكن هذه الأرقام تتضاءل مقارنة بالمكانات. ففي ضوء إجمالي الناتج المحلي للجانبين الذي يبلغ نحو 5.5 تريليون دولار، من الممكن أن تنمو التجارة الثنائية بين الكتلتين نمواً كبيراً مع تسارع التنويع الاقتصادي في المنطقتين. وتمت مناقشة بعض العناصر الأساسية في فقرات سابقة من هذه النظرة التحليلية، مما يزيد من نطاق التعاون.

في حين ستظل الطاقة عاملاً مهماً في هذه الترتيبات، حيث تساهم بنحو 70% من حجم التجارة الحالي، فإن الرؤية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وخطط التنويع تشمل العديد من القطاعات الأخرى. فالمر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، الذي تم التوقيع عليه في أواخر عام 2023، والذي يشمل دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، سيفتح أيضاً فرصاً تجارية جديدة، ويعزز موارد الطاقة، ويُحسِّن الربط الرقمي.<sup>34</sup>

بالمثل، يهدف مشروع تواصل آسيان 2025 إلى تعزيز القدرة التنافسية والشمول والارتباط داخل الكتلة وخارجها.<sup>35</sup> إن سوق دول مجلس التعاون الخليجي المزدهرة والدبلوماسية الاقتصادية لأعضائها تتناغم مع تلك الموجودة في دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). وهذا سيُتيح إقامة شراكات جديدة بين صنديق الثروة السيادية في كلا الكتلتين.

لا جدال في أن الطريق لا يخلو من عقبات. ولعل العجز التاريخي عن تعزيز التعاون المؤسسي الأكثر جدوى هو الأكبر. ففي حين أن أول اتصال رسمي بين الكتلتين كان في عام 1990، إلا أنه لم يتم عقد أول اجتماع وزاري بينهما إلا في عام 2009. وقد قدمت الرؤية المشتركة بين دول آسيان ودول مجلس التعاون الخليجي بشأن التجارة، والتي تم تبنيها في ذلك الاجتماع، العديد من الوعود ولكن نتائجها كانت أقل من المتوقع.<sup>36</sup>

يمكن لقمة الرياض أن تُغيّر هذا الوضع.

بدأت بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، فعلاً في تنويع شراكاتها. فتمت دعوة كليهما أو انضمامها إلى المنتديات الدولية، بما في ذلك مجموعة العشرين، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة البريكس بلس. ويجتمع وزراء خارجية كلا الكتلتين سنوياً، ومع تنامي مكانة دول مجلس التعاون الخليجي اقتصادياً، أصبح الارتباط الرسمي مع رابطة دول جنوب شرق آسيا الآن إمكانيةً حقيقيةً.

هذا بدوره يمكن أن يفتح تعاوناً دبلوماسياً وأمنياً جديداً. ومع تعمق التوترات بين الولايات المتحدة والصين، أصبحت البلدان في كلا الكتلتين في مرمى نيران الجانبين. وكانت القمة التي عقدت في الرياض فرصةً لربط الجوانب الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية؛ لفتح مجالات جديدة للتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان).

على المستوى الثنائي، هذا ما يحدث فعلاً. حيث ستكون فيتنام الدولة التالية، بعد إندونيسيا وكومبوديا، التي توقع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع دولة الإمارات العربية المتحدة.<sup>37</sup> وخلافا لاتفاقيات التجارة الحرة، فإن اتفاقات الشراكة الاقتصادية الشاملة تشمل الخدمات، مما يعزز التنويع الاقتصادي. فبعد عامين من توقيع دولة الإمارات العربية المتحدة والهند على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة في عام 2022، ارتفعت التجارة بين البلدين بنسبة 15%.<sup>38</sup> ومن الممكن أن تمهد الاتفاقيات بين الدول على حدة الطريق أمام اتفاقية تجارة حرة أوسع بين دول مجلس التعاون الخليجي ورابطة الآسيان. ومن الجدير بالذكر أن سنغافورة وقعت اتفاقية تجارة حرة مع قطر في عام 2008، والتي تم توسيعها في نهاية المطاف لتشمل دول مجلس التعاون الخليجي بأكملها. وبدأت إندونيسيا ودول مجلس التعاون الخليجي مفاوضات لإبرام اتفاقية للتجارة الحرة في يوليو 2024، والتي يمكن أن تسهّل في نهاية المطاف التوصل إلى اتفاق أوسع بين دول مجلس التعاون الخليجي والآسيان.<sup>39</sup>

ذلك المستقبل ليس مضموناً بأي حال من الأحوال. فمجلس التعاون الخليجي ليس كياناً متجانساً، كما أن مصالح أعضائه متنوعة، مما يجعل عملية التوصل إلى توافق في التراء بشأن القضايا الاقتصادية أمراً صعباً. وباعت المحاولات السابقة التي بذلها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والهند للتوقيع على اتفاقية تجارة حرة مع دول مجلس التعاون الخليجي بالفشل، ولا تزال اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي عالقةً.<sup>40</sup> ومع ذلك، في عالم ما بعد كوفيد-19، تتطلع البلدان النامية، مثل تلك الموجودة في رابطة آسيان، إلى إحياء الارتباطات الثنائية والمتعددة الأطراف. وتتمتع البلدان في الكتلتين بمزايا تنافسية، وهذا من شأنه أن يضيف ديناميكيةً إلى جهود دول جنوب العالم من أجل التعاون بين بلدان الجنوب.

تعطي دول مجلس التعاون الخليجي الأولوية للشراكات التي تساهم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية - وخاصة الرغبة في إعادة تشكيل مسارات سلاسل التوريد العالمية. وفي ضوء ذلك، يتعين على دول رابطة دول آسيان أن تعمل على خلق بيئة عمل مواتية لتسهيل تحقيق هذا الهدف. ومن الممكن أن يفكر الجانبان في الانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية، على سبيل المثال، لتوسيع نطاق التعاون.

تتطلع دول مجلس التعاون الخليجي شرقاً منذ عقود، سعياً إلى بناء علاقات تجارية طويلة الأمد لتنويع اعتمادها الاقتصادي والسياسي بعيداً عن الغرب.<sup>41</sup> إن هذه العملية "لإعادة تشكيل العولمة" تتسارع وتيرتها، ومع تسارعها تُكتب من جديد قواعد الدبلوماسية الاقتصادية. وانطلاقاً من زخم الصداقة بين دولة الإمارات وإندونيسيا، يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي ورابطة الآسيان اغتنام الفرصة لضمان أن القواعد الجديدة تصبُّ في مصلحة القوى الصاعدة في الخليج وآسيا.

## التوصيات

بناءً على ما تقدّم، يمكن للأفكار التالية أن تساعد الحكومات في كلا البلدين والكتلتين في التغلب على التحديات القائمة والاستفادة من الفرص الكامنة:

### 1. هيئة استشارية لضمان الحياد في خضم التنافس بين القوى العظمى:

لما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا، فضلاً عن تجمعاتهما الإقليمية، تواجهان معضلات مماثلة فيما يخصّ التنافس بين الولايات المتحدة والصين، فإن إنشاء آليات تشاور ثنائية غير رسمية بين دول المجموعتين الإقليميتين وعلى الصعيد الجماعي من شأنه أن يساعد في تحديد النهج المناسب. وهذا سيتيح تطوير علاقات دبلوماسية فعالة لضمان الحياد، دون التأثير على العلاقات مع أيّ من القوتين العظميين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تشكيل لجنة تضم مسؤولين كبار من وزارات الاقتصاد والخارجية والدفاع.

### 2. انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة/مجلس التعاون الخليجي إلى الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP):

على المستوى المتعدد الأطراف، بما أن إندونيسيا ودول رابطة الآسيان الآخرين أعضاء في الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية، يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة وأعضاء مجلس التعاون الخليجي والآسيان في عام 2023 لكي تنضم الكتلة الخليجية إلى إيجابي مع دعوة جاكارتا في قمة دول مجلس التعاون الخليجي والآسيان في عام 2023 لكي تنضم الكتلة الخليجية إلى أكبر كتلة تجارية في المنطقة لاستكشاف أوجه تضافر أوسع. تضم الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية (RCEP) أعضاء الآسيان العشرة، بالإضافة إلى شركاء الحوار: الصين واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا. وتسعى الكتلة التجارية، التي تشكل ما يقرب من 30% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، إلى إزالة الحواجز التجارية. إن انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي إلى مثل هذه الكتلة سيعزز سعيها لوضع الاقتصاد قبل السياسة وتعزيز التزامها بالحياد بين القوى العظمى.

### 3. ترتيبات التعاون المُصغّر في اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة

نظراً لأن بعض الدول التي وقعت معها دولة الإمارات العربية المتحدة على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة - وخاصة الهند وإندونيسيا وكمبوديا (وفيتنام قريباً) - ترتبط مع بعضها بعلاقات تعاون، فإن بعض هذه الحكومات يمكنها أن تنظر في ترتيبات مصغرة فيما بينها لتعظيم نقاط القوة التي تتمتع بها كل دولة.

### 4. نادي الرافال

أحد الأمثلة على التعاون المصغر يمكن أن يكون من خلال تعاون دولة الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا والهند مع فرنسا فيما يخصّ طائرات رافال (والتي تشمل قطر أيضاً). وهذا يفتح الباب أمام المشاركة المحتملة في الإنتاج المشترك للطائرات وصيانتها وتصنيع قطع الغيار. وبما أن هناك عدة بنود بخصوص المبادلة في صفقات رافال، فإن ذلك يُسهّل هذا التعاون.

### 5. الشراكة في صناعة السيارات الكهربائية

من المجالات الأخرى للنمو الثنائي أو المصغر المفتوح أمام استثمارات دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي هو صناعة السيارات في إندونيسيا، وفي مقدمتها إنتاج السيارات الكهربائية. فالأرخبيل لديه احتياجات هائلة من النيكل، وهو أحد مستلزمات صناعة السيارات الكهربائية، وتعمل هناك فعلاً شركات أجنبية كبرى، بما في ذلك الشركات الصينية. وتوفر مذكرة التفاهم بشأن إنشاء لجنة التعاون الاستثماري الإماراتية الصينية رفيعة المستوى، والتي تم التوقيع عليها خلال زيارة رئيس الدولة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد إلى بكين في عام 2024، أرضية جيدة للتوسع خارج المجال الثنائي.

### 6. تشكيل لجنة مشتركة لتبادل الأفكار بشأن الترتيبات الأمنية البديلة

ينبغي للملحقين العسكريين من دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي وإندونيسيا/رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) تشكيل منتدى استشاري لوضع استراتيجيات جماعية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في مناطقهم، وخاصة من الجهات الفاعلة من غير الدول. في خضم إعادة النظر في آليات سلاسل التوريد والنقاش حول "نهاية عهد الانتفاع المجاني"<sup>42</sup>، لم تعد المناقشات الرسمية حول الترتيبات الأمنية البديلة مجرد حوار أكاديمي.

## Endnotes

1. "Indonesian women domestic workers start coming to UAE," Gulf News (UAE), January 14, 2017.
2. "The Middle East pivot to Asia 2022," Asia House (London), November 2, 2022.
3. Gyorgy Busztin, "More than meets the eye in Gulf-Indonesia ties," East Asia Forum (Australia), December 28, 2022.
4. "UAE-Indonesia: 47 years of cooperation and friendship," Emirates News Agency (WAM), July 16, 2024.
5. "GCC and ASEAN: Decades of friendship and cooperation," Saudi Press Agency, October 19, 2023.
6. "UAE-Indonesia trade reaches \$1b in 2001," Gulf News, 14 January 2002.
7. "The UAE-Indonesia Trade Agreement: Benefits for UAE Based Exporters," Middle East Briefing (Dezan Shira and Associates, Asia), 13 September 2022.
8. "UAE accounts for 74% of GCC investments in ASEAN markets over last 5 years," WAM, December 6, 2021.
9. "UAE's latest CEPA trade partner is Indonesia," Gulf News, July 1, 2022.
10. "UAE and Indonesian Presidents discuss strategic relations and Comprehensive Economic Partnership," WAM, 17 July 2024.
11. "Indonesia, UAE firms sign agreements worth \$9.7 billion: Indonesian government," Reuters July 24, 2019.
12. "Indonesia, UAE sign \$23 billion investment deals," The Arab Weekly (US), January 14, 2020.
13. "Indonesia is tapping UAE investment interest in new capital city Borneo," Gulf News, November 5, 2021.
14. "UAE and Indonesia sign deals worth billions of dollars," The National (UAE), November 6, 2021.
15. "PT Pertamina International expands into Middle East," The Jakarta Post, 4 July 2024.
16. "Indonesia, UAE 'like brothers,' can work together to promote moderate Islam, says Joko Widodo," Gulf News, November 4, 2021.
17. "New mosque in Abu Dhabi to honour Indonesian president," The National, October 20, 2024.
18. Muhammad Zulfikar Rakhmat and Yeta Purnama, "Indonesia looks to the UAE for military cooperation," The Diplomat (US), March 31, 2022.
19. "Indonesia, UAE ink agreement on defense industry development," Indonesian News Agency, July 1, 2022.
20. "UAE signs 'historic' deal to buy 80 French-made Rafale fighter jets," France 24, December 3, 2021; and "France seals \$8.1 billion deal with Indonesia to sell 42 Rafale jets," Reuters, February 10, 2022.
21. "Saudi businesses invest \$2.4b in Indonesia during King Salman's visit," Jakarta Globe, March 3, 2017.
22. "More Saudi luxury than largesse for Indonesia," Asia Times (Hong Kong), March 6, 2017.
23. "Indonesia opts out of Saudi-led military coalition," Dawn (Pakistan), 30 December 2015.
24. "Indonesia imposes moratorium on sending workers to Saudi Arabia," Voice of America, June 23, 2011.
25. "Saudi Arabia, Indonesia reach agreement over domestic workers," Arab News (Saudi Arabia), October 13, 2018.
26. "UAE aims to grow economy 7%, reach over \$800 billion by 2030," Gulf News, July 20, 2023.

27. "Behind the inequality of income and poverty within provinces," The Jakarta Post, November 8, 2023.
28. "Indonesia is poised for a boom—politics permitting," The Economist (London), November 14, 2022.
29. "Consider this: Indonesian elections 2024—what's in it for investors?" Franklin Templeton (US), February 12, 2024.
30. "Jokowi is carving a new Indonesian capital out of the Borneo jungle," The Economist, November 18, 2022.
31. Robert Mason, "Revitalized interactions between the Gulf and Indonesia," Middle East Institute (Washington), February 10, 2022.
32. "Gulf countries should join RCEP trade pact, Indonesia says," Jakarta Globe, 29 April 2024.
33. "Riyadh meeting aims to boost GCC-ASEAN strategic cooperation before summit," Arab News, 19 October 2023.
34. "G20 summit: Transport project to link India to Middle East, Europe unveiled," Al Jazeera (Qatar), 9 September 2023.
35. "Master Plan on ASEAN Connectivity 2025," ASEAN Secretariat (Jakarta), 2016.
36. Narayanappa Janardhan, "Chance for the GCC and ASEAN to 're-globalize' the world," Asia Times, 21 October 2023.
37. "Historic CEPA to add new vigour to Vietnam-UAE ties' 30th anniversary celebrations: Vietnamese envoy," WAM, 1 September 2023.
38. "CEPA helped trade between UAE, India increase by 15%," Economic Times (India), 1 August 2024.
39. "Indonesia-GCC agree to launch FTA negotiations," Ministry of Foreign Affairs, Indonesia, August 6, 2024.
40. "China eyes early completion of talks on free trade deal with Gulf countries amid growing ties," Global Times (China), 5 August 2023.
41. Emilie Rutledge and Efstathios Polyzos, "The rise of GCC-East Asian trade: A cointegration approach to analysing trade relationships," The World Economy (Volume 46, Issue 7), July 2023.
42. Prince Turki Al Faisal, "Mr Obama, we are not 'free riders'," Arab News, March 14, 2016.